جامـــعة واســـط
مجلـــــــة كليـــــــة التربيـــــة

العـدد الثالث والأربعون
الجزء الأول/ أيار/ ٢٠٢١

التمكين المدني للنوع الاجتماعي في مجتمع نينوى وصف وتحليل الاحوال لما بعد داعش

أ.م.د. حسن جاسم راشد
جامعة الموصل / كلية الآداب

ملخص البحث :

ان النوع الاجتماعي شكل جدليته في المجتمع الغربي من بعده جاءت جدلية الفكر العربي بشكل حيدت أكثر بين النوعين من ثم زادت الاشكالية أكثر في ظل سيطرة جماعات متطرفة على مجتمع نينوى العراقية ،، وعليه كان من المهم القاء الضوء على هذه الاشكالية لنصل الى هدف مفاده توضيح الجوانب السلبية لهذه الظاهرة ولتمكين النوع الاجتماعي مدنياً بعيداً عن الأدلجة الفكرية ، ولو ان العديد من الدراسات تشير الى وجود هذه الاشكالية في عموم المجتمع الانساني لاسباب عديدة منها ماهي سياسية ، قانونية ، عرفية تقليدية وآخرى متعددة بشكل عام ومجتمعنا العراقي ويضمنه مجتمع نينوى بشكل خاص وبالتحديد في فترة سيطرة هذه الجماعات على نينوى ، اذ كانت المعاناة كبيرة على النوعين وعلى المرأة بشكل أكثر قساوة ومرارة حيث القهر والالزام واغتيال نوعيتها الاجتماعية ومصادرة أغلب حقوقها . لقد حاولت العديد من المنظمات المدنية غير الحكومية تمكين النوع الاجتماعي في ادماجها في مجالات الحياة الاجتماعية العديدة انطلاقا من تخصصاتها من خلال العديد من الأنشطة والفعاليات المدنية مثل الدورات وورش العمل والمحاضرات والندوات والمؤتمرات والتمكين المادي ،،، إلا أن كل هذه الأنشطة لم ترقى الى المستوى المطلوب وحجم التهميش المقصود لأسباب منها اجتماعية ، ثقافية ، قانونية ، سياسية ،،، الخ

الكلمات المفتاحية : التمكين ، المدنية ، النوع الاجتماعي .

Civil empowerment for social kind in Ninevah's society.... description and analysis of post-isis conditions

Dr. Hassan Jassim Rashid
Mosul University / College of Arts

ABSTRACT

Gender has formed its dialectical in Western society. After that, the dialectic of Arab thought came that increased the issue between the both gender. Then the problem increased even more in light of the control of extremist groups over the Iraqi community of Nineveh. Therefore, it was

necessary to shed light on this problem in order to reach the goal of clarifying the negative aspects of this phenomenon and to empower the gender civic away from the intellectual ideologies. Although many studies indicate the existence of this problem in the general human community, there are many causes, some of which are political, legal, traditional, and others in general and our Iraqi society including the Nineveh one in particular, specifically during the period when these groups' control of Nineveh, as the suffering was great for both sexes and for women in a more cruel and bitter way, where oppression, compulsion and assassination of their social quality and the confescation of most of their rights.

Many civil non-governmental organizations have tried to enable gender in their integration in many areas of social life absolutely from their specializations through many activities and civic events such as courses, workshops, lectures, seminars, conferences and material empowerment, however, all of these activities did not reach the required level and the extent of the intended marginalization for reasons including social, cultural, legal, political, etc.

اشكالية البحث

في ظل الفلسفة الغربية التي انتشرت حول جدلية النوع الانساني الجندر وتبعية الفكر الثقافي العربي لها جاء هذا الاخير مناقضا لقيمه الدينية وأعرافه وتقاليده الاجتماعية لتشكل نوعا من الازدواجية الفكرية المركبة والمعقدة بين ما هو مطروح نظريا وبين ما هو مطلوب واقعيا نتيجة الفرض الاجتماعي ،، بين ما هو ديني وبين ما هو عرفي فرضتها مجتمعنا الشرقي على النوع الانساني ..

تلكم هي الاشكالية العلمية وجدليتها بادعاء المساواة بين النوعين الانوثي والذكوري .

ان المجتمع العربي عموما والعراقي خصوصا وبضمنها مجتمع نينوى زادت وعقدت من الموضوع اكثر اذ ذهبت الى تناقض اكبر في خلق فجوة وهوة كبيرتين في النوع الانساني بالشكل الذي حيدت النوع الانوثي اكثر الى درجة لم توفي حتى بشروط قيمه الدينية والمتبقية من سماته المدنية وجانب قليل من اعرافه الضامنة للحق الانوثي خاصة في زمنه الاسود وسيطرة جماعات الفكر المتطرف عليها وما تبعتها من اثار بعد تحررها من هذه الجماعات .

وفي ظل هذه الاشكالية ثمة اسئلة يثار حول الموضوع وكما يلي :

كيف يمكن للمجتمع المدني كثقافة وسلوك بالياته التنظيمية ان تأخذ دورا في تمكين النوع الانوثي في ادراك وتحقيق مكانته التي كانت عليه .؟

أهمية البحث :

انه من المهم معرفة الاتجاهات الفكرية التي اطلقت مفهوم الجندر وخاصة تلك التي حاولت ان تساوي بين النوعين الانثوي والذكوري بشكل عام وفي مجتمعنا العراقي بشكل خاص وكذلك اهميته بالنسبة لمجتمع نينوى ولتوضيح فهم اكثر للتداخلات التي حدثت اقبل واثناء وبعد سيطرة الجماعات المسلحة على هذه المحافظة .

أهداف البحث :

طرح بعض الظواهر السلبية التي فرضت على النوع الانساني الذكوري بشكل عام والنوع الأنثوي بشكل خاص قبل واثناء وبعد سيطرة الجماعات المسلحة على مجتمع المحافظة .

وصف بعض السلوكيات المدنية المتعلقة بالنوع الأنوثي بعد تحررها من براثم جماعات الفكر المتطرف .

معرفة جهود منظمات المجتمع المدني حول تمكين النوع الاجتماعي النسوي كمحاولة لإعادة نفسها مدنيا .

محاولة القاء الضوء على بعض الحقائق الفكرية الثقافية التي اثارت جدلية علمية حول موضوع الجندر ومحاولة تحقيق المساواة بين النوع الانوثي والذكوري في المجتمع العراقي عموما ونينوى بشكل خاص .

المفاهيم :

التمكين :

ورد المفهوم في احكام تلاوة الخطاب القراني وفي باب التمكين وهو فصل تابع لعلم التجويد . (كذلك مكنا ليوسف)

لغةً: اصل كلمة م ك ن مصدر الفعل مكن وهو مزيد ثلاثي والاصل : مكن : يقال مكنه الله من الشيء وامكنه منه ، واستمكن الرجل من الشيء وتمكن منه ، وفلان لا يمكنه النهوض أي لا يقدر عليه . (بن منظور _، ٢٠٠٦ م ص ٢٨٠)(تمكين) مصدر مَكَّنَ، أي سَعى إلى تَمْكِينِهِ مِنَ النَّجَاحِ : جَعْلُهُ مُتَمَكِّناً مِنَ النَّجَاحِ (أنيس وآخرون ، د. ت ، ص٢٢٦)

اصطلاحاً فان التمكين هو : يعرف على أنه العملية التي يتم فيها تمكين شخص ما يتولى القيام بمسؤوليات أكبر من خلال التدريب والثقة والدعم العاطفي(K.L., Murrell, and M. 2000, p.110)

كذلك : زيادة الاهتمام بالعاملين من خلال توسيع صلاحياتهم واثراء كمية من المعلومات التي تعطى لهم وتوسيع فرصة المبادرة والمبادرة والمبادأة لاتخاذ قراراتهم ومواجهة مشكلاتهم التي تعترض أدائهم (الكبيسي ٢٠٠٤ ص ١٣٦) وهي عملية تبدأ بادراك النوع الاجتماعي ذاتها وشعورها بالسيطرة على حياتها الخاصة وقدرتها على اتخاذ القرار .(النوع الاجتماعي ص٧,٨)

معنى ذلك استنتاجا تعزيز دور الفرد (ذكرا وأنثى) وفاعليته الاجتماعية بالشكل الذي يمكنه من الحصول على مكانته ودوره في المجتمع ..

في موضوع النوع الاجتماعي فان العلوم الانسانية والقوانين والاتفاقيات الدولية ، أشرت في اغلب ادبياتها الى النوع الأنوثي أكثر منها الى النوع الذكوري بالتالي قادتنا اشكالية ورقتنا البحثية هذه الى اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة في جزئها الأول ان التمييز ضد المرأة يعني : أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من أثاره أو أغراضه توهين أو احباط الاعتراف للمرأة بحقوق الانسان والحريات الأساسية في ميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية أو في أي ميدان آخر ، أو توهين أو احباط تمتعها بهذه الحقوق او ممارستها لها ، بصرف النظر عن حالتها الزوجية او على اساس المساواة بينها وبين الرجل . (الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ١٩٧٩ ، ص٢١.)

بالتالي فان علاقة التمكين بالنوع الاجتماعي الانثوي فالتمكين هو :حالة ذهنية داخلية تحتاج الى تبني لهذه الحالة من قبل النوع الاجتماعي لكي تتوافر له الثقة بالنفس والقناعة بما يمتلك من قدرات معرفية تساعده على اتخاذ القرارات واختيار النتائج التي يريد الوصول اليها .

(www.ejtmay.com_2009) بمعنى ان تمكين النوع الاجتماعي الأنثوي اجرائياً هو :

قصد تغيير قوى التفاعل بين المرأة ومجتمعه من ناحية وبين المرأة والرجل من ناحية اخرى وبالشكل الذي تمكنها السيطرة على حياتها واستحقاق ادائها بعيدا عن ثقافة المحيط والبيئة الاجتماعية وسطوة الرجل .

المدنية :

صفة مشتقة من الاسم مدني وهو منسوب الى مجتمع المدينة وخاص بالمواطنين ومؤداه المجتمع المدني وهي مؤسسات المجتمع المستقلة عن سلطة الدولة والتي تقوم العلاقة بينها على اساس رابطة اختيارية طوعية .

(مجموعة القواميس العربية ، المعجم الوسيط ، لسان العرب ، الرائد :

(المجتمع المدني/almaany.com/ar/dict/ar_ar)

لقد عُرفت منظمات المجتمع المدني على إنها ((مؤسسات يختلف عملها عن أسلوب مؤسسات العمل الحكومي وتنشأ بمبادرات ذاتية تنظمها مجموعة من أفراد المجتمع لتمكين أهداف مجتمعية يستفيد منها المجتمع المحلي ، وتختلف فيما بينها بأختلاف طبيعة أنشطتها وأهدافها (الشيباني ،١٩٨٩ ، ص ٦٨)

معنى ذلك ان هذه التنظيمات قائمة في ثقافتها وسلوكياتها بالاعتماد والارتكاز على القيم المجتمعية الجامعة والعابرة للانتماءات الثقافية والاجتماعية وعليه فان الشخصية المدنية وسمتها المدني يفهم اجرائيا على انه : المقدرة على تمييز وفهم قيم الاشياء والتزام هذه القيم في السلوك اليومي.
(علوان، ٢٠٠٠م، ص٢١) .

النوع الاجتماعي: يرجع الفضل في استخدام مصطلح الجندر الى منظمة العمل الدولية بتأكيده على: انه مصطلح يشير الى العلاقات والفروقات بين الرجل والمرأة التي ترجع الى الاختلاف بين المجتمعات والثقافات والمعرضة الى التغيير بشكل مستمر .

لقد عرفت منظمة الصحة العالمية الجندر على انه : الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية والتي لاعلاقة بها بالاختلافات الجنسية والعضوية .

أما الموسوعة البريطانية فعرفته على انه : شعور الإنسان بنفسه كذكر أو أنثى ، وعلى الأغلب فإن الهوية الجندرية والخصائص العضوية تكون على اتفاق ، ولكن هناك حالات لا يرتبط فيها شعور الإنسان بخصائصه العضوية ، ولا يكون هناك توافق بين الصفات العضوية وهويته الجندرية."

واليوم هناك منظمات محلية عراقية / نينوى / نسوية ترى من ناحية الدور بعيدا عن الجوانب البايولوجية والعضوية بان الجندر هي مميزات تمتاز به الرجل والمراة في العديد من مجالات الحياة والتي تحدد ادوارهما بشكل متساوي نوعا ما في الحياة العامة انطلاقا من اصغر الادوار الى اكبرها وصولا الى قمة الهرم الاداري والسياسي .(https://snpsyria.org/)

ولذا فإن طرح مفهوم الجندر كبديل لمفهوم الجنس يهدف إلى التأكيد على أن جميع ما يفعله الرجال والنساء وكل ما هو متوقع منهم ، فيما عدا وظائفهم الجسدية المتمايزة جنسياً ، يمكن أن يتغير بمرور الزمن وتبعاً للعوامل الاجتماعية والثقافية المتنوعة .

الى ما تقدم فان التمكين المدني للنوع الاجتماعي اجرائيا هو :

ممارسة روح المبادرة المدنية التشاركية الابداعية في كافة مجالات الحياة وبمستوياتها وأنواعها والتحرير من القيود الثقافية الاجتماعية والإدارية المحددة للنوع الاجتماعي بالشكل الذي لا تشكل حالة من التمرد على القيم الاجتماعية وثوابتها (العراقية عموما ونينوى خصوصا).

المنهجية :

وصفية ، تاريخية مقارنة ، وتحليلية للظاهرة من خلال المعايشة الميدانية واستنتاجيه لجانبا من الحلول .

حدود البحث :

حدود المكان : محافظة نينوى

حدود الزمن : من تاريخ الى

الدراسات السابقة :

ان الدراسات السابقة التاريخية منها والحديثة في مجال التمكين المدني للنوع الاجتماعي تميل بوصلتها على الاغلب ان لم تكن شبه دائم على النوع اجتماعي الانوثي ، فأما ان تكون في مجال الجدلية الفكرية ما بين المقارنة البيولوجية او بين السمات الثقافية والأدوار الاجتماعية لكل نوع وعلى الاغلب الدور النسوي و اخرى عديدة وكيفية تمكينها في ادائها الاجتماعي بعيد عن نوعية جنسها الانوثي والبيولوجي دورا ومكانة . كل ذلك في ادبيات النوع الاجتماعي الغربي والعربي كذلك العراقي وان التمكين المدني النسوي تحتاج الى منح واليات في المجتمعات ما بعد الصراع لتؤسس سياساتها العامة وبنيتها السياسية على ان تكون هذه المنح مخصصة للدعم وتمكين النوع الانثوي هذا الذي اكدت عليه الكثير من الدراسات والابحاث الجندرية .

الدراسات اجنبية :

من الدراسات الفكرية الاجتماعية تشير الى الجندر / الجنوسة لها جذور تاريخية واشير اليها من قبل علماء الانثربولوجيا على النوع الاجتماعي ولادة الحضارتين اليونانية والرومانية وظهرت بشكل جلي مع ظهور الحداثة في نهاية القرون الوسطى لتتطور في عصر النهضة من ثم تقطع شوطا كبيرا في الحقبة المعاصرة في اطار حقوق المرأة من خلال ظهور نزعات جندرية متنوعة منها : انثوية : متطرفة ، ليبرالية ، التمركز حول الانثى راديكالية ، سوداء ، اضف الى ذلك ظهور نظريات جندرية تخص المراة وجدلية تكوينه البيولوجي والثقافي ، جاءت هذه نتيجة ضغط شبكات التنظيمات الاجتماعية المدنية او الدولية الى درجة اصبحت مسالة النسوية قضية لها تأثيرات جدية لتصل الى

التشريعات الحكومية بالشكل الذي أسهمت في زعزعة انظمة القيم الاخلاقية والاجتماعية الدينية منها قوانين اباحة المثلية الجنسية .(خضر. ٢٠١٩ م، ص٢٩)

وتساءلت دراسة أخرى اجنبية حديثة منطلقة من تساؤل مفاده هل المرأة بالنسبة للرجل كالطبيعة بالنسبة للثقافة : اسهبت الدراسة على ان النوع الاجتماعي النسوي في المنظومة الثقافية للمجتمع وما تسودها من التشوشات التي تشير من ناحية الى المكانة المرموقة للمرأة من جهة وتدنيها من جهة اخرى وانحطاطها من ناحية اخرى ، فمثلا الثقافة الاجتماعية الصينية تؤشر ايديولوجيا في احدى جوانبها الظاهرية على ان النوعين ذي قيمة متساوية بالمقابل نرى ان مبدأ الانحدار النسبي من سلسال الاب ، كما اكد البحث على عمومية تدني منزلة النساء في اغلب الثقافات المعروفة من خلال الاعتماد على الحتمية البيولوجية الى درجة الحيوانية في النوعية الجسدية وكونها الاقرب فسيولوجيا ودورا اجتماعيا الى الطبيعة ، على ان عملية الخلق لديها بايولوجي مثل عمليات الولادة والأعمال المنزلي ،،، الخ اما الرجال فانهم يقومون بعملية الخلق من خلال وسائل الوسائل الثقافية . (اورتنار ،تحت الطبع ، ص ٦٨-٨٧)

ان ادماج النوع الاجتماعي للمراة شغلت مساحة واسعة في برامج الدعم الدولي ودعم المانحين الدوليين من خلال برامج علمية وما تبعتها من تقييمات الحال للمجتمعات ما بعد الصراع . وأشارت الدراسات من هذا النوع على ان ادماج النوع الاجتماعي يعني تعريفا وتطبيقا في برامج المنح : ادماج المرأة في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع .

كما وان التمكين المدني للمرأة ومن خلال مصطلح المانحين يرجع الى الدعم الدولي الثنائي المتعدد لبناء الدولة في السياق الهش ذلك من خلال هيئة قوية حول مواطنة المرأة .

ان التساؤلات المطروحة للأقطار التي تعرضت الى صراع مثل بوروندي ، كجواتيمالا ، كوسوفو ، سيراليون ، والسودان ، وهذه التساؤلات تركزت حول الدور الذي تلعبه النساء في بناء الدولة وكيف تؤثر عملية بناء الدولة على المشاركة السياسية للمرأة وكيف تؤثر بناء الدولة على حقوق النساء .

ان الوجهة الاخرى للتوضيح هي كيف كان دور المانحين لهذه الدول وما مدى الاستفادة منها من خلال تمكين المرأة في مجالات الحياة العامة من تفاوض ومشاركة وبناء الدولة من خلال امكاناتها الثقافية ،،، بالتالي تؤكد الدراسات هذه من حيث التمكين المدني النسوي على ان :

عمليات بناء الدولة لا تقدم فرصا مهمة لتعزيز مواطنة المرأة ومشاركتها السياسية بسبب سيطرة النخب التقليدية الذكورية على زمام الامور وصناعة القرار .

ان الدول المانحة لا تحصل على الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة لتعزيز المساواة بين الجنسين في اطار عملية التغيير السياسي والمؤسسي الاجتماعي في الفترة ما بعد الصراع .

ان الجهات المانحة دعمت المبادرات بين النوعين الا انها ارتبطت اغلبها في بناء الدولة بشكل الاوسع ومن الناحية السياسية وبعيدة عن مشاريع النوع الاجتماعي .(كاستليليوا ، www.fride.org)

الدراسات العربية :

ان الدراسات التي بذلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (ألاسكو) في مجال النوع الاجتماعي لمعالجة وضع المرأة من خلال استكمال المعلومات الواردة من الهيئات المعنية بالمرأة في البلدان العربية وتقييم وضع المرأة العربية وأداء المؤسسات الحكومية تجاه حقوق المرأة واهم المشاكل التي عملها غاية في تحقيق التوازن في النوع الاجتماعي وتقليل الفجوة وإشكال التمييز ضد المرأة . ان النتائج التي توصلت اليها احدى دراساتها من حيث التمكين المدني للمرأة : ان اغلب الحكومات العربية شكلت اليات وطنية معينة مثل موسسات شؤون المرأة والأسرة والطفل وفقا لإيديولوجيات معينة مهامها التدخل في الخطط والسياسات التي من شانها تحقيق التوازن وتكافؤ الفرص بين النوعين من خلال تمكين المرأة مدنيا .(كمال ، ٢٠٠٧ ، ص ٤١ – ٤٣)

دراسة شهيدة الباز :

هدفت الدراسة الى الكشف عن وضع المرأة العربية بشكل عام والمصرية بشكل خاص كانموذج عربي والوصول الى اهم العراقيل المؤدية الى تحقيق افضل لحقوق المرأة العربية ومواطنتها بشكل صحيح .

ان نتائج الدراسة تشير إلى أن : المرأة ما زالت زالت تعاني نوعاً من المواطنة المنقوصة رغم ما تحقق من انجازات قانونية ومدنية ونشاطات مدنية بسبب التمييز لصالح الرجل ، ودعت الى العمل نحو تحقيق افضل لحقوق المرأة ، ساهمت المنظمات غير الحكومية بشكل كبير الى دعم الحصول على حقوق المرأة وخاصة تلك النسائية الدفاعية والمنظمات ذات الطابع التمكيني المدني .

ان هذه الدراسة العربية استكمالاً لدراسات عربية منها اليمن والسعودية والبحرين والكويت ولبنان خرجت بنفس النتائج تقريبا من حيث التمييز في النوع الاجتماعي والتمييز نحو الذكور .

الدراسات العراقية :

أما الدراسات العراقية للنوع الاجتماعي وبالتحديد مشاركة وتمكين المرأة لما بعد الاحتلال الامريكي ٢٠٠٣ م وما رافقها من صراعات سياسية وطائفية تشير الى ان قرارات صدرت من مجلس الحكم المحلي الذكوري ودستوره من خلال مشاركتها في السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ،

بالمقابل ان حقيقة الواقع تشير الى ان هذا الاقرار كان شكليا وان مشاركتها ما زالت محدودة لاسباب عديدة في مقدمتها سيطرة الروح الذكورية على السلطات الثلاث وان معوقات ثقافية واجتماعية قيمية حالت دون قدرتها على المشاركة في صنع واتخاذ القرار(الشمري ، ٢٠٠٦ م، ص٢٣)

اما على نطاق مجتمع نينوى فان احدى احدث دراسة عن النوع الاجتماعي الانوثي وتمكينها المدني والتي هدفت الى القاء الضوء على التمكين الاجتماعي للمراة واهم صعوباتها وصفيا تاريخيا ومسحيا ميدانيا وعلى عينة من النساء في هذا المجتمع ، اكدت النتائج لهذه الدراسة على ان التمكين الاجتماعي للمراة ما زالت تواجه صعوبات وتحديات منها نوعية ذكورية ذي سطوة سياسية ، اجتماعية ثقافية ، واقتصادية ، الى جانب ان فعاليات التمكين تسير ببطؤ وان البرامج الحكومية بعيدة عنها وان منظمات المجتمع الدولية والمحلية لا زالت في اطار الشعارات ولا شيء حقيقي في الواقع سوى الاهتمام بالجانب التفاوضي السياسي والبناء الحكومي .(السبعاوي ،٢٠١٩ م، ص٥٤)

الى ما تقدم من نماذج الدراسات نستنتج بان :

هذه الدراسات جميعها هدفت النوع الاجتماعي/ المرأة وتمكينها مدنياً مستعيناً بالمنهج الوصفي التاريخي كون النوع الاجتماعي واشكالية تحقيق التوازن بين النوعين ليست وليدة اليوم انما ضاربة في جذور الفكر الاجتماعي اضف الى ذلك اعتمدت الدراسات أيضاً على الميدان ومعرفة ما مدى تمكين المراة في مواطنتها الحقيقية من خلال المسح الميداني ونتائجه .

ان النصوص القانونية المدنية للعديد من الشعوب تشير الى الزام حكوماتها بمشاركة المراة في جميع تشكلاتها وصناعة القرار ، إلا أن االواقع غير ذلك فهناك الكثير من المعوقات التي تحول دون مشاركتها منها سيطرة الثقافة والروح الذكورية على مصادر القرار ومنها السياسية .

ان المنظومة الفكرية والثقافية الاجتماعية فيها نوع من السمة الظاهرة وأخرى كامنة في التعامل مع المرأة بالتالي ان نوعا من الازدواجية حكمتها بين ما هو نظري قانوني تشريعي وبين ما هو واقعي تطبيقي تمكيني .

ان عديد المجتمعات الانسانية حكمت على النوع الاجتماعي وإشكالية توازنها من خلال الحتمية البيولوجية والنوعية الجسدية بين الذكر والأنثى وليس على اساس امكاناتها الثقافية والفكرية .

ان التمكين الاجتماعي للنوع الاجتماعي وتحقيق التوازن بين النوعين بشكل عام وتمكين المرأة بشكل خاص فان المانحين ومنظماتها المدنية الدولية والمحلية في جميع الدول التي عانت الصراعات من ثم تحولت الى مرحلة البناء السياسي لما بعد الصراع فان هذه التنظيمات في تمويلها وبرامجها ونشاطاتها

المدنية قد اولت اهتمامها نحو البناء السياسي اكثر من ايلائها الى البناء المدني وتمكين المرأة بالتالي لم تجني شيئا من النجاح في هذا المجال .

ان المرأة في الوطن العربي عموما والمرأة العراقية وبضمنها المرأة في نينوى بشكل خاص هي ناقصة المواطنة وتمكنها لحقوقها ما زالت بعيدة المنال .

النوع الاجتماعي في الفكر الاوربي والعربي مختصر في الازدواجية :

يقول جون ستيوارت ميل حول النوع الاجتماعي :

(ان الكائن البشري لم يعد في عصر الليبرالية يولد مقيداً بأغلال موقعه الاجتماعي ، بل يولد حراً ويستخدم ملكاته والفرص متاحة لتحقيق المصير الذي يفضله ومن الممكن منطقيا ان يحاول أي شخص الوصول الى أي مركز في المجتمع) (ابو سعود ، ٢٠٠٢ م ص ٣٧)

هذا التوجه السسيوجندري طرح اشكالية تحرر من شكل جديد في النوع الانساني مستبعد النوع الجنسي تحت هوية بعيدة عن التصنيف البيولوجي والفسيولوجي مقاربة النوعين الذكوري والانوثي ضاربة الاطار الاجتماعي والثقافي وما تحملاه من مضامين للموروثات الحضارية .

ان راي جون ستيوارت ميل قابله المنظور السوسيولوجي النسائي بالنقد من خلال قيادة المراة الى طريق المشاركة في المجال العام كطرف مساو مع الرجل وانه لم يتطرق الى المشكلة الرئيسية الا وهي الحاجة الى اعادة تشكيل المجال الخاص بطريقة تتيح للمراة المشاركة الكاملة في المجتمع .وقد يتشابه ذلك في عصرنا مع تجاهل ضرورة ارساء مبدا المشاركة في الواجبات داخل الاسرة لإتاحة الفرصة لكل الاطراف المشاركة في الحياة العامة . (الباز ، ٢٠٠٦ م ، ص ١١)

في كتاب جنس الدماغ لآن مولر و ديفيد جيسيل : الرجال مختلفون عن النساء ، وهم لا يتساوون إلا في عضويتهم المشتركة في الجنس البشري ، والادعاء بأنهم متماثلون في القدرات ، والمهارات ، والسلوك يعني بأننا نقوم ببناء مجتمع يرتكز على كذبة بيولوجية ، علمية ، فالجنسان مختلفان ، لأن أدمغتهم تختلف عن بعضها ، فالدماغ : هو العضو الذي يضطلع بالمهام الإدارية ، والعاطفية في الحياة ، قد تم تركيبه بصورة مختلفة عند كل منهما ، والذي ينتج عنه في النهاية اختلاف في المفاهيم والأولويات والسلوك . (جيسيل ، ، ٢٠٠٩، ص٣٤)

جدلية النوع الاجتماعي في المجتمع العربي :

ان تطور الحركة النسوية العربية في القرن الماضي قد اشرت عليها الدراسات الجندرية ، منطلقين من اوائل الكتاب والمفكرين العرب خاصة في الفترة ما بعد الاستعمار حيث الجدلية الفكرية منتجا علاقة مضطربة ما بين النسوية والقومية الثقافية وأصبحت مسالة النساء غذاء للنزاع الايديولوجي وقد

تسربلت في لغة النقاء والأصالة الثقافيين في مواجهة التأثير الاجنبي خاصة في مصر عندما ظهر المصلحون والداعون للتحديث لمسالة وضع المراة ودورها في المجتمع مقابل وضع هذا الامرفي قالب المستورد من الغرب وأجنبيا والإسلاميون هم افضل مثال على اولئك الذين يدينون النسوية على انها غربية المصدر .(ابو لغد ، ٢٠٠٩،ص ٢٠٧)

ومازال ان المساواة في المواطنة في العالم العربي غالباً ما تبقى في الحيز النظري وينقلب تمييزا بين الذكور والإناث بمجرد الانتقال الى اختبار المساواة على الارض سواء كان ذلك ضمن العائلة او ضمن المجتمع المدني

ان التمييز بين النوع الاجتماعي في المجتمع العربي ليس بسبب القوانين ذاتها بل هناك اسباب اخرى كثيرة من اهمها علاقات القرب من النسب والصداقة بذوي النفوذ والقائمين على السلطة .(الباز، ٢٠٠٦ م ، ص ١١)

ان بنية المنظومة الاجتماعية العربية وذهنية الفرد وشخصيتها وثقافتها تلعب دورا مهما في تحديد اتجاهات الافراد في حياتهم العملية ، في هذا المجال يقول المفكر العربي هشام شرابي : (فان الاعتداء على حقوق المواطنة في المجتمع العربي يبدأ من في الاسرة من خلال علاقات السلطة المبالغ فيها من بعض الاباء والامهات ، حيث يؤدي الى تشكيل اتجاهات الطفل نحو السلطة والقانون .)

بالتالي هذه السلطة الاسرية يؤثر على المراة من خلال التمييز مبكرا في المعاملة والتمييز بين اذكور والإناث على حساب هذه الاخيرة .

جدلية النوع الاجتماعي في المجتمع العراقي :

الى ما تقدم من جدلية النوع الاجتماعي في المجتمعات الغربية فان الامر غيره في مجتمعنا العراقي ومجتمع نينوى ، حيث يمكننا القول بان الفكرين واتجاهاتهما ليستا على صح بشكله المطلق وليستا على خطا ايضا بشكله المطلق ، بل ياخذ الموضوع ابعادا اكثر تعقيدا بفعل تاثير البيئة الاجتماعية وثقافتها ونمط شخصيتها ذي الطابع ألازدواجي وأخرى لا مجال لحصرها والتي تلعب دورا مهما في تحديد مسار النوع الاجتماعي الانوثي .

اشارت منظمة الصحة العالمية في تقريرها : ملخص المرأة والصحة بيانات اليوم وبرنامج الغد الى استنتاجات رئيسية حول النوع الانثوي مفاده :انتشار الغبن على المرأة واستمراره من حيث التباين بين النساء والرجال من ناحية الصحة ، وعمر النساء اقل من عمر الرجال في بلدان اسيا ذلك بسبب التمييز ضد المرأة في هذا المجال .https://www.who.int/gender/ar/

بالمقابل فان تقارير المراكز التخصصية ذات العلاقة عن حياة وأعمار النوع الاجتماعي عن العراق اكدت الى زيادة نسبة الاناث على الذكور عن ٥٠ % وما مدى استغلال النسبة العالية في نواحي الحياة المختلفة والمتعددة ، الادارية ، التربوية ، الصحية ، والسياسية والجانب الاهم وهو الجانب الاقتصادي الذي شكل التحدي الابرز في حياة المجتمع العراقي في ظل استقدام العمالة والركود الاقتصادي ، وما مدى تاثير ذلك سلبا على واقع الحياة الجندرية بشكل عام والنوع الانوثي بشكل خاص .(جبر ، ٢٠٠ ، ص٨١)

ان التقرير اعلاه كنموذج لتقارير عديدة عكست حقيقة وواقع المجتمع العراقي وبضمنها محافظة نينوى والتي زادت النسبة بالنسبة الاناث اكثر خاصة بعد سيطرة جماعات الفكر المتطرف عليها وأحداثها المأساوية التي عاشتها طوال ثلاث سنين عجاف في اضطهاد النوع الاجتماعي نتيجة عوامل متعددة منها على سبيل المثال تعرض الرجال الى الاعتقال والقتل والخطف ومجهولية المصير ، اضف الى ذلك تدني مستويات الخدمات الانسانية والحاجاتية والصحية وعدم القدرة على معالجة الحالات مما زاد من حالات الوفاة . مع هذا يبقى موضوع الاجتماعي الانوثي محكومة بالأطر الاجتماعية والثقافية لتقيدها وان كانت هناك بوادر للانفراج لكن بنمطه التقليدي والشكلي والمظهري ، وفي بعض الاحيان يكون قرار الجندر في العراق اهانة للمرأة حسب وجهة نظر بعض الناشطين المدنيين وأخرى مبررة منطلقين من اطر قيميه وثقافية وفي مثال بسيط (ليس للحصر) لتمييز النوع الاجتماعي : كتاب وزارة التربية العراقية القاضي بان تكون الزيارات الاشرافية حسب الجندر بالقدر المستطاع وبالشكل الذي تسند مدارس البنات للمشرفات والاختصاصيات مقابل مدارس البنين للمشرفين التربويين والاختصاصيين .

هذا القرار اثار حفيظة وتساؤلات العديد من الناشطين بين من هم معارضين ومدافعين عن القرار منها :

ان القرار فيه اهانة واضحة للشريحة التربوية وان العالم تجاوز مرحلة بناء القرارات على اساس النوع والتمييز بينهما . بالمقابل جاء العامل القيمي مبررا بان القرار جاء تطابقا مع تعليم الدين الاسلامي ولدرء المشكلات القائمة على اساس النوع الاجتماعي ومنها المشكلات الجنسية ، اما الرأي الثالث جاء على اساس ان القرار استند في صدوره من قبل الاحزاب الدينية السياسية .(وزارة التربية العراقية ذي العدد ٧٨٦٧ في ١ /٣/ ٢٠٢٠م، https://www.irfaasawtak.com/women/2020/03/05)

سسيولوجية النوع الاجتماعي في ثقافة مجتمع نينوى في مراحل :

وفي العودة الى الدراسات الانثربولوجية فان الآراء تتوجه نحو مجموعة من العوامل ومنها مثلاً :
ان التنشئة الاجتماعية هي التي تخلق الفروق النوعية الاجتماعية الى درجة أن اقتبس من ارائهم فيما بعد على النظريات النسوية .

ان الوقائع الحياتية في تاريخ مجتمع نينوى الحضاري خاصة في مجتمع مركزه المدني / الموصل تشير الى وجود امكانات تقاربيه في النوع الاجتماعي مثال ذلك ، ان مجالات التربية والتعلم في شقية الاجتماعي والمدرسي / الجامعي ، الى درجة تسابق الاناث مع الذكور في هذا المجال الى جانب ان أرباب الأسر كانوا قد أولوا مكانة مهمة على النوع الأنثوي والحرص على حقوقها التربوية والتعليمية والصحية الى درجة حرصهم الكبير في ضمان مستقبل آمن لهم في أمور الزواج .

مع هذا تبقى مجموعة من العوامل التي لعبت دوراً مهما في امكانية تحقيق المقاربة بين النوعين الاجتماعيين منها :

العامل الثقافي ومستوى وعي أرباب الأسر .

العامل البيئي الاجتماعي المتاح لكلا النوعين مثل البيئة التربوية والبيئة الاجتماعية .

التنشئة الاجتماعية العابرة لمسألة النوع الاجتماعي والمفاضلة بينهما على اساس بايولوجي .

توافر السمات والثقافة المدنية في البيئة الاجتماعية والتربوية .

توافر الظروف الاقتصادية المتوافرة وفرص العمل المناسبة .

القيم الدينية المؤشرة على الأدوار النوعية وعدم التفرقة بينهما في الكثير من مجالات الحياة .

ان تغير الاحوال في الوقت القريب ادت الى بعض التغيرات في بنية مجتمع نينوى ومعها تغيرت النظرة والثقافة والسلوكيات تجاه النوع الاجتماعي . .. هذه التغيرات يمكن ان نلخصها بمراحل وكما يلي :

اولاً : صورة النوع الاجتماعي وصفيا في المرحلة ما قبل سيطرة داعش :

ان السمة التي سادت الفترة من بعد ٢٠٠٣ الى الفترة ما قبل سيطرة الجماعات المسلحة كانت :
قانونياً : سيادة الوضع القانوني على التشريعات بالشكل الذي اوحت الى تحقيق العدالة النوعية بين الجنسين .

الوضع كان اشبه ما تكون بالعلمانية والتصرف السياسي كان على اساس ان يكون هناك مساواة بين النوعين

سياسياً: اتيحت المشاركات السياسية للمرأة وبشكل شبه مفتوح في اغلب مجالات العمل السياسي بدءا من التفاوض مرورا بالانتخابات (كوتا النساء) والوصول الى سدة الحكم كنائب او كوزير مع استحداث وزارة المراة والانخراط ايضا للعمل ف الاحزاب السياسية العاملة في الساحة السياسية العراقية جاءت هذه استمرار وتوسع في المشاركة السياسية وتعزيز المكانة الاجتماعية .

مهنيا : تعززت مكانة المرأة خلال هذه الفترة بعد اتاحة بعض فرص العمل اكثر مما كانت عيه من قبل وخاصة بعد تسريح اعداد كرة من منتسبي الاجهزة المنحلة .

اجتماعياً: ان انخراط المرأة في وكونها مصدر عيش للأسرة اكتسبت مكانة أفضل داخل الأسرة مما كانت عليها من قبل من حيث اتخاذ القرار او المشاركة في اتخاذ القرار .

اصبحت المرأة في هذه الفترة بالنسبة لهذه الشرائح الكبيرة مصدر عيش للأسرة وبالتالي تصبح مصدر اعالة للأسرة . اما القوانين ذات الطابع النوعي للمرأة ومنها مثلاً : الزواج : لا يستطيع الزوج من الزواج الثاني إلا بموافقة الزوجة الأولى ضمانة لحقوقها . في الطلاق التعسفي يجبر الرجل على دفع ما يشبه الغرامة الكبيرة اضافة الى الحقوق الشرعية .

مدنياً: اتاحت الحالة السياسية والانفتاح على الخارج العراقي بوابة كبيرة من الناحية المدنية حيث المشاركات في الانشطة والفعاليات المدنية التطوعية بكل اشالها ، كما اتيحت الفرصة لها بالانخراط في تنظيمات المجتمع المدني بل الذهاب اكثر من هذا الى المساهمة في تشكيل المنظمات النسوية متعددة التخصصات .

تقييم الحال :

في الجانب السياسي وما حصلت عليها من مكاسب لم يمنع ذلك ان تكون هذه المكاسب والمشاركات ذات طابع شكلي وهامشي جندريا وحقيقة الامر ان اغلب القرارات السياسية المهمة كانت تتخذ من قبل قيادات سياسيه عليا وجماعات ضغط ذكوريه تجاه تهميش النوع الانوثي

ان المرأة اصبح عليها ثقل ومسؤولية كبيرة عن ما كانت عليها من قبل حيث زادت عمليات الطلاق ذلك بسبب سوء فهم موضوع الحرية والتسويق لها بالنسبة للنساء

حدث تعارضا وتقاطعا بين ما تسوقه اجهزة الاعلام ووسائلها ،،،، مقابل ذلك القيود الاجتماعية التي تفرضها القيم والأعراف لمجتمعنا العراقي وخاصة مجتمع نينوى ، تعارض وضع المرأة من حيث سيادتها الاقتصادية في الكثير من العوائل مع مفهوم سيادة الرجل بالشكل الذي سببت لها اشكاليات كثيرة بالتالي حاول النوع الذكوري الحد من حريتها شبه المفتوحة .

ثانياً : صورة النوع الاجتماعي وصفيا اثناء سيطرة داعش على نينوى:

ان الوضع بشكل عام هناك انعكاسات واثأر اجتماعية سلبية و وخيمة على جميع نواحي الحياة الاجتماعية من خلال هرب الكثير من سكان المحافظة وكان الخوف وارهبه هي السمة الغالبة على الذين بقوا تحت سيطرة جماعات الفكر المتطرف وأول الارهاب الاعتقال للرجال وإعدامهم وترك النساء بلا معيل .

ان الذين بقوا تحت ظلمهم تم التضييق على النوعين بشكل عام والمرأة بشكل خاص من حيث تقييد حركتها وحجرها داخل المنزل وتم الاستغناء عن خدماتها في الكثير من مجالات الحياة ومنعت من ان تزاول أي نشاط خارج اطار المنزل والأسرة باستثناء بعض الحالات التي تخص المنتميات اليهم ،،، بالتالي كان توجهه ان تحد من كل السمات الجندرية وإلغائها جملة وتفصيلا لتميل الكفة الى الذكورية المطلقة مقابل جعلها من المحرمات الممنوعة خارج اطار الدائرة الاسرية والمنزلية .

من الناحية الاجتماعية التي ذكرناها كأمثلة في الفترة التي سبقهم الغيت كل القوانين الضامنة لحقوقها لتصبح اسيرة شرعنه التنظيم واهواءات اجتهاداته .

اما نساء الديانات الاخرى وطوائفها غير الاسلامية فكان الضغط عليهم اكثر الى درجة محرومية حركتهم داخل المجتمع او تهجيرهن خارجه مع نهب وسلب ما تمتلكن من مصوغات وممتلكات .

كان هذا التقييد اقل وقعا مما تعرض عليهن نساء الايزيديات اللائي لم يحسبن من اهل الكتاب حسب فكرهم المتطرف بالتالي كن عرضة للسبي والبيع والمتاجرة .

تقييم الحال : يمكن تلخيصها على ان النوعين قد سلب اغلب مميزاتهم المدنية بشكل عام والمرأة بشكل خاص الى درجة تعطيل اغلب مجالات حياتهن وحصرهن في المنزل وتقييد حركتهن خارجها بشكل صارم متشدد .

ثانياً : صورة النوع الاجتماعي وصفيا لما بعد داعش :

بعد تحرر مجتمع نينوى من قيود جماعات الفكر المتطرف وبعد عزلة ثلاث سنوات عجاف جندريا وعزلة كاملة كان وضع وسلوك المراة بالشكل التالي وباختصار :

ظهرت الحاجة وبشكل ملح وغير منتظم لدى النساء للتعويض عن سنوات الحجر التي عانوها كردة فعل .

أصبحت المراة كنوع اجتماعي اكثر جرأة على اقتحام ميادين عمل جديدة كانت عليها تحفظات حكمتها ضوابط اجتماعية وثقافية .

الانخراط في العمل التنظيمي والميداني المدني كرائدات وقياديات تنظيمية مدنية ومدربات في السلم المجتمعي

الانخراط في الاعمال الصحافية والإعلامية وخاصة الميدانية منها التي اصبحت اكثر رواجا خاصة للشابات ، في حين ان هذه المهنة الى فترة ليست بالبعيدة كانت عليها قيود اجتماعية صارمة ومحكومة بالممنوعية شبه المطلقة ونادرا ما كنا نجد نساء عاملات في المجال الاعلامي على حساب المجتمع العراقي ومجتمع نينوى .

تقييم الحال :

ان السلوكيات الجندرية النسوية شابها نوعا من الارباك ونوعا من غير التنظيم المخطط له في السلوك ، وان كانت غير مقبولة لدى الاجيال المتقدمة في العمر (نظرية تقاطع وصراع الاجيال) فان ثمة فكرة وتحليل ساد اوساط مثقفي مجتمع المحافظة حول احداث سيطرة داعش وانعكاساته السلبية مفاد هذه الفكرة هي :

ان الرسالة التي جاء بها جماعات الفكر المتطرف على انهم يمثلون التدين الاصح ،،،،،،،

مقابل ذلك خسارتهم للمعركة على ارض وخريطة مجتمع نينوى ،،،،،

قابل ذلك خسارته لافكاره وبنفس الوقت انكساره ،،،،،

ساد شعور خاطئ في مجتمع المحافظة (خاصة بعض وليس الكل من فئة الشباب ومن النوعين الذكوري والانوثي) :

بان الدين هو الذي خسر المعركة .....

وهذا الشعور الاحباطي في القيم الاجتماعية خلق ازمة وفجوة فكرية وسلوكية كبيرة بين النوع الاجتماعي وبشكل مركب ومعقد .

فالانفتاح النسوي غير المنتظم قابله سعي من النوع الذكوري السيطرة على هذا الانفتاح منطلقين من أطر قيمية دينية وضوابطها ومن نعوتات العيب الاجتماعي للعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية ،،،

اما النوع الانوثي في الوقت نفسه سادهن شعور بان هذه القيود قد انكسرت او ضعفت ولم يعد لها القوة الكافية لتقيد حركتهن .

الى ما تقدم من افكار وبغض النظر عن سلبية او ايجابية السلوكيات النسوية فان امثلتها كثيرة منها :

انتشار ظاهرة جماعات وكروبات النسوة اللائي من خلالها يتم الاتفاق على الخروج الى المطاعم ثم تطور الحال الى الافاق على الخروج الى التسوق

من ثم مرحلة الخروج الى السفرات السياحية
كل ذلك من غير اشراك ذويهن من النوع الذكوري .
المشاركة السياسية للنوع الاجتماعي العراقي :
ان تجربة العراق السياسية ومجتمعه في بناء دولته وحكومته خاصة في مجال النوع الاجتماعي ومشاركته في البناء لا تختلف كثيرا عن تجارب الشعوب في بناء دولها وحكوماتها خاصة في الفترات ما بعد الازمات .

ان عملية البناء هذه ما هي إلا عملية سياسية بالفطرة ، ويمكن ان يتضمن البناء اعادة توزيع عميق للقوة كذلك تأسيس صيغ جديدة للحكم السياسي بالتالي تمثل فرصة لإعادة تشكيل نماذج القوة والأنظمة السياسية لتشمل مشاركة المراة ولتنفعها وتنفع المجموعات المستثناة الاخرى .
الا ان تجارب الشعوب المماثلة للتجربة العراقية السياسية مثل بروندي وسيراليون وكوسوفو والسودان تشير عمليات بنائها السياسي من صياغة الدستور وصناعة السلام ومفاوضات القوة غير الرسمية وان وجد النوع الاجتماعي الانوثي الا انها صورية وشكلية خارجية فقط ، بالمقابل فان حقيقة الامر ان القوى الخفية المسيطرة هم النوع الاجتماعي الذكوري وهم يتحكمون بزمام الامور والهيمنة الكاملة على القرار الموجه للأفعال السياسية الى درجة كانوا معارضين ادماج المراة في البناء السياسي . بالتالي : فان التهميش السياسي بات واقعا في هذه الدول (النوع الاجتماعي، ٢٠١٠ م ، ص٧ – ٨)
تلكم الحال بالنسبة للنوع الاجتماعي الأنوثي العراقي بشكل عام ومجتمع نينوى بشكل خاص حيث الاستبعاد من عمليات التفاوض وبناء الحكومة المحلية والمركزية في خاصة بعد التغيير الحاصل في سنة ٢٠٠٣ م وكان وجودهم شكلي مظهري مقابل سيطرة النوع الاجتماعي الذكوري والمتمثلة بقادة الكتل السياسية الطائفية ورؤساء الكتل في البرلمان العراقي وحتى اشراكهم في قيادة الوزارات كانت شكلية .

ان الامر المختلف في العراق عن التجارب السياسية الانفة الذكر حيث اعترضت الاحزاب السياسية في هذه الاخيرة على نظام الكوتا ومشاركة المرأة في العملية الانتخابية ، اما في تجربة العراق بعد ٢٠٠٣ م ومشاركة المراة في العملية السياسية كانت موجودة بشقيه الدستوري والتطبيقي لكنها بدأت تنحسر تدريجيا وأخذت منحى شكلي كغطاء لديمقراطية مزيفة في ممارسة النوع الاجتماع النسوي للسياسة . (Maley Enhancing 2004) **في التمكين المدني للنوع الاجتماعي :**
في بداية المجتمعات والحياة المدنية لم تكافح منظمات منح المراة حق الانتخاب والمنظمات التي انبثقت عنها من أجل توسيع حقوق المواطنة الرسمية عن طريق منح النساء الناخبات هذا الحق فقط

فقد سعت ايا لتعليمهن فهما للسياسة والمواطنة على انها ((تدبير منزلي مدني)) لمجموعة من المسائل . (ايبرلي ، ٢٠٠٣ م ، ص ٤٣٦ .)

ارتبط مفهوم تمكين النوع الاجتماعي تاريخيا بحركات التحرر الوطني في العالم ومساهمات حركة الحقوق المدنية الامريكية ، ومساهمات الحركات النسوية في بلدان العالم الثالث في امريكا اللاتينية واسيا . وانطلق بشكل صريح في عقد السبعينات من القرن الماضي من اجل اطلاق النضال في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المراة والرجل مع ربطه بالمتغيرات العالمية وفي طبيعة الدولة والمجتمع المدني . (الامم المتحدة ، ٢٠١٠ ؛ ص ٦)

ان مصدر التمكين المدني للنوع الاجتماعي العراقي يمكن ان ينطلق من مصدرين اثنين :

الأول محلي والثاني دولي من خلال القوانين المرعية لحقوق الانسان والخاصة بحماية النوع الاجتماعي وخاصة تلك الداعمة لحقوق المرأة وأنواع من الدعم المقدم من خلال منظمات المجتمع المدني وكما يلي :

اولاً: المصدر المحلي : القوانين العراقية الضامنة لحقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني الحلية العاملة في تمكين النوع الاجتماعي وخاصة تلك العاملة في نينوى .

ثانياً: المصدر الدولي : القوانين الدولية الخاصة بحقوق الانسان ومنها حقوق المراة ، ومنظمات المجتمع المدني الدولية العاملة في نينوى المطبقة لهذه القوانين .

ان أعداد منظمات المجتمع المدني ولأقرب تحديث لها مسجلة في مقر الحكومة المحلية في نينوى بلغت عددها ١٦٧ منظمة مجتمع مدني بين ما هي دولية ومحلية ذي متعددة التخصصات ومتنوعة الانشطة كما يلي :

اولاً: منظمات المجتمع الدولية وعددها ٥٩ منظمة .

ثانياً: منظمات المجتمع المدني المحلية وعددها ١٠٨ منظمة .(التنسيق والرصد JCMC)

اما تصنيف عملها كثيرة ومتعددة في جوانب الحياة الاجتماعية وحسب متطلبات بحثنا فان التصنيف يشير الى منظمات تهتم بالنوع الاجتماعي وتمكينه وأخرى ذي الغالبية تهتم بالجانب الخدمي وكما يلي :

جدول تصنيف منظمات المجتمع المدني العاملة في نينوى

ت	المستوى / نوع النشاط	محلي	دولي	المجموع	النسبة المئوية
١	خدمية	٥٣	٤٠	٩٣	%٥٥.٦
٢	تمكين النوعين	٣٨	١٢	٥٠	%٣٠
٣	تمكين المرأة	١٤	٦	٢٠	%١٢
٤	تمكين الرجل	٣		٣	%١.٨
٥	تنسيقي		١	١	%٠.٦
	المجموع	١٠٨	٥٩	١٦٧	%١٠٠

وصف التمكين المدني في نينوى :

بنظرة سريعة الى الجدول اعلاه فان الوصف لأعداد وأنشطة المنظمات المدنية في نينوى هي بالشكل التالي :

من حيث العدد والنسب بشكل عام ان منظمات المجتمع المدني المحلية البالغ عددها ١٠٨ اكثر عددا من المنظمات الدولية بقدر الضعف والتي بلغت اعدادها ٥٩ منظمة عاملة في نينوى .

من حيث الهوية :

المحلية : ١٠٨ منظمة مجتمع مدني

الدولية : ٥٩ منظمة مجتمع مدني

من حيث تصنيفها كخدمي : ٩٣ منظمة مجتمع مدني :

جاءت اعداد هذه المنظمات بفارق كبير عن المنظمات العاملة في مجال تمكين النوع الاجتماعي لأسباب كثيرة لعل في مقدمتها :

الدمار الحاصل في مركز محافظة نينوى / الموصل نتيجة الاعمال العسكرية

التوعية والتدريب على مخاطر الالغام والمخلفات الحربية المنتشرة في المحافظة

الدمار الحاصل في البنى التحتية للخدمات مثل شبكات المياه والصرف الصحي ،، الخ

تفشي الامراض وتدني مستوى الوقاية والعلاج نتيجة تدمير المستشفيات والمراكز الصحية .

تدمير وسائل واليات والبنى المهتمة بالجانب الزراعي والصناعي .

الاهتمام بالجانب التربوي وإعادة ترميم المدارس نتيجة اعتمادها كمقار ومراكز للجماعات المسلحة اثناء عمليات الحرير للمحافظة .

الاهتمام بالجانب الاغاثي الانساني جراء حصار مجتمع المحافظة لفترة تجاوزت الثلاث سنوات والذي ترك اثار جسيمة من فقر وعوز مادي .

الاهتمام بالجانب البيئي وخاصة تلك التي تخص تراكم القمامة والنفايات والمخلفات الحربية .

الاهتمام بالجانب الثقافي والحضاري نتيجة تدمير المعالم الاثرية في المحافظة

من حيث التمكين المدني ٧٣ مجتمع مدني : وتقسم الى :

أ . التمكين المدني للنوعين : ٥٠ منظمة مجتمع مدني

ب . التمكين المدني للمرأة : ٢٠ منظمة مجتمع مدني

ج . التمكين المدني للرجل : ٣ منظمة مجتمع مدني

اما منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية المهتمة بالتمكين المدني للنوع الاجتماعي جاءت هي الاخرى وحسب متطلبات بحثنا هذه كما يلي :

جدول لمنظمات المجتمع المدني المهتمة بالتمكين المدني في نينوى :

ت	النوع الهوية	تمكين النوعين	النسبة المئوية	تمكين المرأة	النسبة المئوية	تمكين الرجل	النسبة المئوية	النسبة المئوية العامة
١	دولي	١٢	%٨	٦	%٣.٦	٠	%٠	
٢	محلي	٣٨	% ٢٢	١٤	%٨.٤	٣	%١.٨	
٣	المجموع	٥٠	%٣٠	٢٠	%١٢	٣	%١.٨	

يتبين من الجدول أعلاه ان :

ان المنظمات العاملة الدولية العاملة في تمكين النوعين الاجتماعين قد بلغ ١٢ منظمة مجتمع مدني وشكلت نسبة ١٢% من اجمالي عدد المنظمات العاملة في نينوى وان المنظمات العاملة المحلية العراقية منها او من نينوى نفسها قد بلغ ٣٨ منظمة مجتمع مدني وشكلت نسبة ٢٢% من اجمالي عدد المنظمات العاملة في نينوى

ان المنظمات الدولية العاملة في تمكين المرأة قد بلغ ٦ منظمات فقط وبنسبة قاربت ٣.٦ منظمة مجتمع مدني من اجمالي عدد المنظمات العاملة في نينوى ، وان المنظمات العاملة المحلية قد بلغ ١٤ منظمة مجتمع مدني وبنسبة قاربت ٨.٤ % من اجمالي عدد المنظمات العاملة في نينوى .

اما المنظمات ذات طابع التمكين الذكوري فكان العدد ٣ منظمة مجتمع مدني محلي وشكلت نسبة قاربت ١.٨% ولا وجود للمنظمات الدولية في هذا المجال .

وصف وتحليل التمكين المدني للمنظمات في مجتمع نينوى :

بالعودة قائمة اسماء منظمات المجتمع المدني العاملة ومشاريعها المحققة في نينوى يمكن تقسيم مشاريع التمكين المدني في نينوى الى المنظمات المهتمة بالنوعين في التمكين المدني والمنظمات المهتمة بالتمكين الى النوع الاجتماعي / المرأة ،،،،، وكما يلي :

اولاً : مجالات التمكين المدني للنوعين الاجتماعي في نينوى :

وهذه المنظمات يمكن تصنيفها الى المنظمات المحلية والمنظمات الدولية :

١ – المحلية : يمكن تلخيص انشطتها الى :

دورات وورش عمل توعوية في مجال حقوق الانسان والحريات وقوانينها الدولية والمحلية .

انشطة في مجالات التنمية بشرية والدورات التوعوية في مجالات حقوق الانسان والدورات التدريبية وورش عمل ومحاضرات في مجال التوعية والتعايش السلمي .

الانشطة الخاصة لمجال التطوير الاداري والعمل على تقويم ذات الانسان وتنمية قدراته الفكرية من خلال الدورات التدريبية وورش العمل .

دعم الايزيدين والعائدين الى مناطقهم من النواحي النفسية ، الاجتماعية ، والسلمية والاقتصادية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي المنظم بشكل عام والخدمات المخصصة للأطفال والشباب الايزيدي المتضررين بشكل خاص .

الدعم القانوني للفئات الهشة والاهتمام بقضايا المسنين وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والعمل في مجال التمثيل القانوني

تقديم المساعدات والدعم النفسي والاجتماعي اغاثي ثقافي وبناء قدرات الافراد عموما والشباب بشكل خاص .

٢ – الدولية :

الاغاثة وحقوق الانسان ورفع الوعي حول معايير الانسانية وفق القانون الدولي والأنشطة في مجال حقوق الانسان لذوي الاحتياجات الخاصة .

تطوير القدرات المهارية للأقليات من الناحية الادارية والقانونية ومنع العنف ونشر السلام والتعايش السلمي للأشخاص النازحين داخليا .

العمل على تحسين النفسية الاجتماعية وسبل العيش وحماية الاسرة النازحة .

ثانياً : مجالات التمكين للنوع النسوي في نينوى :

١ – المحلية :

تنمية قدرات المرأة من خلال اقامة دورات تاهيلية مثل الخياطة والنسيج والإسعافات الاولية (محلية)

توعية النساء والأطفال تقديم الدعم النفسي من خلال نشاطات ترفيهية .

اقامة حملات توعية في مجال حماية الطفل والأمومة .

تقديم خدمات الصحة النفسية والنقد والتدريب والتطوير / مشروع مدد / للنساء .

دعم الناجيات الايزيديات نفسيا وتعليميا ومشاريع مادية صغيرة (محلية)

دورات في مجال الدعم النفسي والعنف ضد المرأة وتأهيلها في سبيل عيشها بسلام .

تعزيز الديمقراطية وتعزيز التماسك الاجتماعي وبناء القدرات للمرأة والطفل في المجتمع المحلي .

الدفاع عن حقوق المرأة وفتح دورات تدريبية ومهنية في هذا المجال .

تنمية قدرات شابات نينوى في مجال بناء السلام ودعم قضايا المرأة .

تامين العدالة الاجتماعية وحماية الاطفال والنساء .

٢ – الدولية

اقامة دورات وأنشطة في مجال الصحة النفسية والإنجابية للنساء وحماية الطفل والتوعية الاجتماعية تجاه المرأة .

برنامج خاص ضد العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي النسوي والدعم النفسي والاجتماعي

ادارة حالات العنف القائم على نوع الجنس الانوثي الايزيدي

استنتاجات للتمكين المدني للنوع الاجتماعي في نينوى :

١ – بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني المحلية

٢ – بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني الدولية فان مصادر التمكين المدني المعتمدة من قبل التنظيمات المدنية الدولية والمحلية متعددة ومتنوعة منها هي مادية على شكل منح وأخرى لوجستية ، فنية ، بشكل مباشر للفئات النوعية المنظمة وأخرى بشكل غير مباشر من خلال المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بتمكين النوع الاجتماعي مدنيا .

ان طرق توجه المانحين لتمكين وإدماج المرأة في مفاوضات التسوية السياسية كانت متناقضة فنماذج المانحين وجهت امكاناتها المادية واللوجستية والفنية نحو الذكور اكثر من النساء ونتاج ذلك انعدام المساواة في هذا المجال في النوع الاجتماعي .

نتائج البحث :

أولا : وضع المرأة في نينوى :

١ – ان الوضع العام للمرأة العراقية بشكل عام والمرأة في نينوى بشكل خاص تحاول ان تستجمع قواها بعد سنوات من الحروب والعقوبات الاقتصادية في ظل تحديات أمنية والتهميش مع وجود خوف من توقعات الحرب الطائفية .

٢ – ان العنف ما زال وتبعاته يلقي بظلاله على المرأة في نينوى وبالشكل الذي ينعكس على مشاركتها في ميادين الحياة السياسية والإدارية .

٣ – ان مجموعة العوامل السياسية والحربية التي مرت بها نينوى أدت الى تزايد العنف وتنامي التشدد بالشكل الذي جعل من النساء هدفا للمتشددين .

٤ – ان المرأة في نينوى مازالت تعاني من تقييد كبير في حرية حركتها لأسباب عديدة منها عرفية تقليدية مقابل تردي الوضع الامني وضعف سيادة القانون وما عانتها من تهديدات وحجر منزلي اذ بان سيطرة الجماعات التكفيرية على المحافظة وما عانتها من تهديدات طائفية وقتل على اساس نوع الجنس كذلك عامل البطالة للنساء العراقيات البالغة ٧١% فان للمراة في نينوى الحصة الاكبر من هذه النسبة .

٤– ان اتلمراة الموصلية بحاجة الى دعم معنوي ومعرفي ومجتمعي من اجل تعميق ثقتها بنفسها في مجالات الحياة في ظل المجتمع الذكوري في لموصل . وهذا الامر يعق على عاتق منظمات المجتمع المدني. (جمعية الامل العراقية ، ٢٠١٤ م ، ص ٣٥_ ٣٦)

٥ – ان الحواجز الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واحدة من اهم العوامل الرئيسية التي تمنع المرأة المشاركة والاستفادة من الفرص الجديدة والمشاركة السياسية للفترة ما بعد الصراع بدليل :

ان احداث ما بعد ٢٠٠٣ واحتلال العراق وما تبعه من اجراءات تشكيل العملية السياسية لم تكن للمرأة العراقية ومنها المراة في نينوى اية دور واختصرت العملية على النوع الذكوري ، ولم تكن للجهات الداعمة أي دور خاصة للدولة المحتلة في مجال النوع الاجتماعي وان هدفها الوحيد تنظيم العملية السياسية بالشكل الذي تراها مناسبة ولم تهتم للجانب النسوي بدليل ان الذي اجتمع بهم الحاكم العسكري بول بريمر هم كانوا من الذكور فقط ، كذلك الحال لما تلا ذلك من رؤساء للحكومة جلهم من الذكور ..(بريمر ، ٢٠٠٦ م ، ص ٦٢ – ٦٨)

٦ – كذلك فان اسباب اخرى حالت دون مشاركة المرأة في مواقع صناعة القرار منها ضعف اهتمام الاحزاب السياسية بالتنشئة السياسية لها ، وحتى وان شاركت فأنها تسلك سلوكا سياسيا يماثل سلوك

الرجل بحكم قائمتها الحزبية او الطائفية والقومية ،،،، الخ ولم تسلك سلوكا خاصا بنوعها الاجتماعي كامرأة مقابل عدم اكتراث اكثرهن بالجانب السياسي بفعل عوامل التنشئة الاجتماعية والثقافية بالتالي جعلتها الى جانب دورها الانثوي الاجتماعي اكثر من جانبها السياسي المتجرد جندريا . وهذا ما ينطبق اكثر على المرأة في نينوى في سلوكياتها السياسية مع التشكيلات الحزبية والطائفية والقومية وان وجدت كنائبة في البرلمان او في مواقع الدولة المتقدمة من وزارات او وكلاء وزراء .
(كاظم ، ٢٠١٢ م ، ص٤٥)

ثانياً : تقييم نشاطات منظمات المجتمع المدني في التمكين المدني للنوع الاجتماعي :

ان أعداد المنظمات العاملة في نينوى جاءت قليلة قياسا الى الكارثة الانسانية التي تعرضت اليها مجتمع نينوى .

ان أعداد المنظمات المدنية العاملة المحلية العاملة في التمكين الاجتماعي هي اكثر من تلك الدولية العاملة في هذا المجال .

ان عمل منظمات المجتمع المدني في مجال تمكين النوعين جاءت تركيزها على الاغلب في معالجة الآثار التدميرية التي تعرضت عليها مجتمع المحافظة نتيجة سيطرة الجماعات المسلحة والتكفيرية وفي مجالات الحياة والمؤسسات الحكومية .

ان انشطة منظمات المجتمع المدني في تمكين النوع الاجتماعي جاءت بمستوى اقل بكثير مقارنة بالمنظمات التي عملت في المجالات الاخرى مثل الخدمية والأغاثية الانسانية وترميم البنى التحتية .

ان الانشطة المحققة من قبل التنظيمات المدنية في المحافظات العراقية الاخرى ومنها بغداد العاصمة في مجال مكافحة العنف ضد النساء والمطالبة بحقوق المرأة لا يمكن مقارنتها مع وضع المرأة في نينوى والأنشطة المحققة لصالحها بدليل ان المنظمات العاملة في المحافظات العراقية الاخرى حققت الكثير من مكاسب النساء منها مثلا في كركوك وحملة المنظمات وبقيادات ناجحة لمنع العنف ضد المرأة والتعليم ومشاركتها في عمليات السلام والأمن .

انه ومع اهتمام الجانب الدولي من منظمات غير حكومية وأمم متحدة وصناديق دعم وتنمية دولية بدعم مشاريع تمكين المرأة ، ألا ان غالبيتها تميزت بضعف التطبيق والتمويل خاصة في العراق ومنها في نينوى بالتحديد .(انظر : جمعية الامل العراقية ، النساء العراقيات ،،، ص٣٦٩

ان الجهات المانحة في حاجة الى فهم النوع الاجتماعي على انها قضية اساسية وكيفية ارتباط انماط عدم المساواة بين الجنسين مع التسوية الكامنة .

ان الانشطة التمكينية المدنية للنوع الاجتماعي المعتمدة على المنح الخارجية المتحصلة والمقدمة من المنظمات الدولية للعراق بشكل عام ومجتمع نينوى بشكل خاص لم تفهم ثقافتها من حيث النوع الاجتماعي بالتالي جاءت منحها بشكل غير منظم ومرتبك ولم تكن بالمستوى المطلوب في التوازن النوعي بين الجنسين ، بالتالي جاءت فقط من اجل تحقيق الانشطة فقط دون الرجوع وقياس ما مدى استفادة النوع الاجتماعي في هذا المجتمع المحلي كذلك ما مدى الاستفادة المرجوة منها من قبل المانحين .

سبل تحقيق التمكين المدني للنوع الاجتماعي : (التوصيات)

توفير الفرص للتعبير عن القدرات الكامنة وتطويفها على السطح الاجتماعي بدلاً من كتمانها ووأدها .

انشاء مراكز للتمكين من خلال برامج غاية لإكساب النوع الاجتماعي المهارات .

التوجيه الاجتماعي نحو فهم ثقافي اوسع على قدرة الجندر بان له القدرة على انجاز الكثير في مجالات الحياة

تشجيع التعليم للنوع الاجتماعي ودعم المؤسسة التربوية والتعليمية في هذا المجال .

توفير المساحة الاعلامية الكافية والمستقلة نحو التثقيف الاجتماعي بأهمية تمكين النوع الاجتماعي .

رفع المستوى الاجتماعي من خلال التثقيف على ان النوع الاجتماعي ذا اهمية قصوى في الحياة الاجتماعية وانه يمثل التكامل مع الاخر المختلف جنسيا .

ترصين عمل منظمات المجتمع المدني نحو فهم افضل لواقع المجتمع من جهة ومتغيرات الواقع الممكنة وآفاقها من ناحية اخرى ومن خلال البحث عن موازنة حقيقة بين احتياجات الامان الاجتماعي والانفتاح المقنن وعلى مستقبل متوازن في مختلف المجالات التي تخص المرأة .

تهيئة انشطة منظمة ومدروسة تنظم العلاقة بين النوع الاجتماعي الذكوري والانوثي .

تفعيل دور المؤسسات التربوية والجامعية نحو فهم افضل لمشكلات النوع الاجتماعي

ان المجتمع في نينوى لديه تصورات فكرية وواقعية حول النوع الانثوي وأدواره الاجتماعية غير الرسمية والأدوار الرسمية وفي اشغالها العديد من الادوار المتقدمة نوعا ما ، لكنها بنفس الوقت لازالت بعيدة عن المراكز القيادية

وعليه من المهم تشجيعهن وإفساح الفرصة لهن لتبؤ المناصب اشرافية وقيادية .

توفير الاعلام الامثل والرصين نحو الحفاظ على النوع الانثوي بالشكل الذي يتوافق مع قدراتهن وفي اطار المحافظة على القيم الاجتماعية الاساسية .

اشاعة الاجواء الامنة للتعبير الفكري والنوعي لفهم مشكلات وحاجات النوع الاجتماعي النسوي .

على الجهات المانحة تعزيز مصالح المرأة مع الجهات الفاعلة في عملية بناء الدولة في الفترة لما بعد الصراع من خلال تعزيز مشاركة المرأة رسم السياسات العليا والتسوية السياسية .

يجب ان تهدف مساعدة المانحين للحركة النسوية التي تعزز من تحالفاتهن بين صفوف منظمات المجتمع المدني والسياسات والمؤسسات العامة .

المصادر :

١. بن منظور _ لسان العرب ، ط٤ ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦ م.

٢. إبراهيم أنيس وآخرون ، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

3. K.L., Murrell, and M., Meredith, Empowering Employee, New York: McGraw-Hill, 2000

٤. الجمعية العامة للامم المتحدة ، اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة القرار المرقم ١٨٠/٣٤، المؤرخ في ١٨ كانون الاول ١٩٧٩ م.

٥. أحمد عيسى علوان، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، دار الثقافة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٦. عمر محمد التومي الشيباني ، مناهج البحث الاجتماعي ، ط ٣ ، مطابع دينار، ليبيا ، ١٩٨٩

٧. (مجموعة القواميس العربية ، المعجم الوسيط ، لسان العرب ، الرائد : (المجتمع المدني/almaany.com/ar/dict/ar_ar)

٨. www.ejtmay.com_2009

٩. الجندر لغة واصطلاحا المقالة متاحة في الموقع الالكتروني https://snpsyria.org/

١٠. خضر. أ . مفهوم الجندر دراسة في معناه ودلالاته وجذوره وتياراته . مجلة الاستغراب . العدد ١٦ ، ٢٠١٩ .

١١. شيري ب اورتنار ، هل المراة بالنسبة للرجل كالطبيعة بالنسبة للثقافة ، ترجمة سهام عبدالسلام ، تحت الطبع

١٢. كلير كاستليليوا ، بناء دولة تعمل من اجل النساء ، وكالة التعاون والتنمية النرويجية NORAD، مؤسسة فرايد ، مؤسسة العلاقات الدولية والحوار ، www.fride.org

١٣. زهرة كمال ، مبادئ توجيهية من اجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز فعالية اليات النهوض بالمراة ، اللجنة اقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا .الاسكو . الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٧

١٤. مي حمودي الشمري ، واقع المراة العراقية بعد ٢٠٠٣ م وسبل مشاركتها في صنع القرار واتخاذ القرارات ورسم السياسات الحكومية ، بحث مقدم للمؤتمر السادس لمنظمة المراة العربية ، والموسومة دور النساء في الدول العربية ومسارات الاصلاح ، القاهرة ، ٢٠٠٦ م

١٥. مثنى ابراهيم السبعاوي ، التمكين الاجتماعي للمراة في المجتمع الموصلي : دراسة اجتماعية ميدانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ٢٠١٩ م

١٦. عطيات ابو سعود ، نيتشة والنزعة الانسانية ، مجلة فصول ، العدد ٦٥ ، ٢٠٠٢ م

١٧. . شهيدة الباز ، النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غبر الحكومية ، دراسة حالة جمهورية مصر العربية ، سلسلة دراسات عن المراة العربية في التنمية ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٦ م ،

١٨. . أن موير ، ديفيد جيسيل ، جنس العقل : الاختلافات الحقيقية بين الرجال والنساء ، ترجمة ادهم وهب مطر ، دار التكوين للطباعة والنشر ، ط٢

١٩. ليلى ابو لغد زواج النزعة النسوية والنزعة الاسلامية في مصر ؛ فعاليات الرفض الانتقائي في سياسات ما بعد الاستعمار الثقافية ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الاعلى للثقافة ص ٢٠٧

٢٠. انظر : بلقيس كاظم ، دور المرأة العراقية في النظام الديمقراطي ، دراسة حال تشاركية مع منظمة حمورابي . جامعة بغداد ، ٢٠١٢ م

٢١. عامر خضير الكبيسي ، ادارة المعرفة وتطوير المنظمات ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠٤.

٢٢. شمخي جبر ، علم النوع الاجتماعي ، المركز القومي التقدمي لدراسات وأبحاث مساواة المرأة ، ٥ اوكتوبر ، ٢٠٠٥ م

٢٣. كتاب وزارة التربية العراقية ذي العدد ٧٨٦٧ في ١ / ٣ / ٢٠٢٠ م ، المقال متاح في الموقع الالكتروني : https://www.irfaasawtak.com/women/2020/03/05

٢٤. ادماج النوع الاجتماعي ، وكالة التعاون والتنمية النرويجية ، وزارة الشؤون الخارجية ، مؤسسة العلاقات الدولية الخارجي ، ٢٠١٠ م

٢٥. دون أي ايبرلي ، ناء مجتمع من المواطنين ؛ المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة هشام عبدالله ، ط١ ، الاهلية للنشر ، عمان ، ٢٠٠٣ م

٢٦. مبادئ توجيهية من اجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز اليات النهوض بالمراة ، الامم المتحدة ، سلسلة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، سلسلة دراسات عن المراة العربية في التنمية ؛ ٣٥

٢٧. جمعية الامل العراقية ومنظمات مجتمع مدني ، النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها ، تقرير الظل الى لجنة سيداو ، الجلسة السابعة والخمسون ، بغداد ، دار الكتب والوثائق ، ٢٠١٤ م

٢٨. بول بريمر ، عام قضيته في العراق ، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦ م

29. (Maley Enhancing womens participation in electoral processes in post_conflict countries 2004)